

الغش الإلكتروني يهدد مصداقية شهادات التعليم في تونس



«تونس:» الخليج

أعربت السلطات في تونس عن قلقها من تنامي ظاهرة الغش الإلكتروني بشكل لافت في اختبارات الثانوية العامة (البكالوريا) لهذا العام مع إعلانها عن عدة إيقافات ودعاوى قضائية ضد مخالفين وعصابات إجرامية.

وكشفت وزارة التربية أنها ضبطت الاثنين، أي اليوم الرابع لاختبارات البكالوريا، 267 حالة غش في يوم واحد على الرغم من عمليات المراقبة المشددة في مراكز الامتحان، بينما تقدمت الوزارة بـ25 دعوى قضائية ضد ضالعين في شبكات إجرامية متورطة في عمليات الغش الإلكتروني.

ومنذ بدء الانتقال السياسي عام 2011 ومثل باقي القطاعات في البلاد، عرف قطاع التعليم حالة من الانفلات والفوضى، وقد شهدت الاختبارات السنوية للبكالوريا تزايداً في عمليات تسريب الامتحانات وفي طرائق الغش المتطورة. وجرى في دورة هذا العام نشر امتحان الفلسفة للشعب العلمية على مواقع التواصل الاجتماعي في اليوم الأول من امتحان

البكالوريا بعد خمس دقائق فقط من انطلاق الاختبار

وظلت تونس على مدى عقود تفاخر بنظامها التعليمي، وبحجم رأسمالها البشري المتكون في الجامعات على الرغم من ارتفاع نسب البطالة التي تدفع الآلاف منهم إلى الهجرة خارج البلاد. واعترف وزير التربية فتحي السلاوتي، في تصريحه للصحفيين، أن عمليات الغش ومحاولات الغش الإلكتروني ارتفعت خلال امتحانات البكالوريا في دورة 2022 مقارنة بالسنوات السابقة واتخذت أشكالاً جديدة، معتبراً أن الغش يهدد مصداقية الشهادات العلمية التونسية ويؤدي إلى ظلم وافتكك فرص وأماكن تلاميذ عملوا بجهودهم الخاصة، في الجامعة

ونشطت سوق الوسائل الإلكترونية المستخدمة في الغش على نطاق واسع على صفحات مواقع التواصل الاجتماعي وبتسعيرات باهظة. وتشمل تلك الوسائل أقلاماً وساعات وساعات إلكترونية. وبموازاة هذه السوق يلجأ مستخدمو الغش إلى زراعة سماعة إلكترونية بالأذن لدى العيادات الطبية مقابل تسعيرة تقدر بنحو 70 دولاراً، إضافة إلى تجهيز الساعات والأقلام الإلكترونية بآلات تصوير

وعلى الرغم من حظر السلطات عبر قانون جلب أي معدات إلكترونية بما في ذلك الهواتف الخلوية أو غيرها، فإن الطلبة ينجحون في إدخالها واستخدامها بطرائق مبتكرة. وفي مسعى لقطع الطريق على تفشي الغش، طالبت بعض مراكز الامتحان من السلطات خلال إنجاز الامتحانات والمناظرات الوطنية الكبرى، منع الطلبة من إرسال مواضيع الامتحان إلى خارج القاعات ومن ثم تلقيها مرة أخرى منجزة عبر الساعات الإلكترونية أو الساعات

"حقوق النشر محفوظة" لصحيفة الخليج. © 2024